رواية الثقات عن الضعفاء
أسبابها ومسوغاتها

الدكتور

طه حميد حريش الفهداوي

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فإنَّ الاطلاع الواسع على كلام المحدثين، والإلمام به من أساسيات علوم الحديث؛ لأنَّ علم الحديث لا تُضبط جميع جزئياته دائماً، وإنما قواعده أغلبية، إذ ليس له قاعدة مطردة، وإنما يرجع إلى القرائن، ثم يكون الحكم بناء على الحالة الخاصة تلك، وإنَّ عدم تقرير القواعد ليس تقصيراً من أهل العلم، أو التقليل من شأنه؛ بل سببه أنَّ الرُّواة هم بشر ٌ، فنقولاتهم وأخبارهم، تختلف باختلاف مواهبهم الخَلقية، وتَتَباينُ بحسب الظروف والأحوال، وقد تضطرب من وقت لآخر، فَيطرأُ عليهم من عوامل التغيير النفسية أو الخارجية، ممّا يؤثر في الرواية، فلا يمكن أن يكون لذلك ضوابط ثابتة، فلابد من التعامل مع هذه التغيرات بما يناسبها، وهذا ما فعله الحفّاظ في عصور تكوين هذا العلم، وهذه المسألة على جانب كبير من الأهمية عند تعارض أقوال النقاد في وصف الرواة الضعفاء أو في جانب الرواية عنهم، التي تؤدي إلى خدش قاعدة المحدث في الرَّواية ونقضها، فكان لبيان هذه الأسباب ما يكون عُذراً لهم؛ لِما قد يترتب على الرواية من آثار تتعلق بتصحيح بعض الأحاديث أو تعليلها، وتوضيح موقف المحدثين في المسائل المتعلقة بها كالإرسال والجهالة والتدليس، وابراز سمات المحدثين في اشتراط أوصاف الثقات في قبول الحديث وواقع روايتهم عن الضعفاء، فليس من الإنصاف أنْ تُردّ رواية كل من أخطأ أو ضَعُفَ، وإنما يتجنب ما أخطا فيه، ويقبل ما أصاب ووافق رواية الثقات[1]، لاسيّما وقد حفظ الإسلام حقوق الإنسان وكرامته فإنْ اخطأ الثقات فلا يحمل خطؤهم على الوضع أو

(١) ينظر: البستي، محمد بن حبان بن احمد بن ابي حاتم التميمي (ت ٣٥٤هـ)، (المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين)، تحقيق: محمود ابراهيم زايد، ط١، حلب، ١٣٩٦هـ (١/ ٩٠).

الكذب على رسول الله ﷺ وإنما يحمل على ما يرد على الإنسان من عوارض طبيعية من الخطأ أو الوهم أو النسيان ونحوه، مثلما أنَّه لا يرفض كل ما جاء عن الرَّاوي الثقة إنْ اخطأ وإنما يرد الخطأ منها فقط فلا يترك حديث الثقة لضعفه في روايات قليلة.

وإنَّ اعتبار المرويات، والنظر فيما يعضد الخبر، من الشواهد، والمتابعات، أنتج قسمة الحديث، إلى حديث مقبول، الذي قد اجتمعت فيه شروط القبول، فيشمل بذلك الصحيح والحسن[1]، وإلى حديث مردود إذ فَقَدَ شرطا من هذه الشروط[2]، ومن هذا النوع الذي ضعف راويه، فقد يجد الناقد في نفسه داعياً لقبوله؛ إذا تعددت طرقه، بل يزداد الحديث المقبول قوة لأجل ذلك، وقد دعا سبر الأئمة لأحوال الرجال جرحاً وتعديلاً إلى التوقف عن الجزم في الحكم على حديث ما؛ إلا بعد تتبع طرقه ومعرفة أحوال رواته، وقد نصّ الإمام مسلم في مقدمة الصحيح على ذلك، فقال: (فَأَمَّا الْقِسْمُ الأَوَّلُ فَإِنَّا نَتَوَخَّى أَنْ نُقَدِّمَ الأَخْبَارَ الَّتِي هِي أَسْلَمُ مِنَ الْعُيُوبِ مِنْ غَيْرِهَا، وَأَنْقَى مِنْ أَنْ يَكُونَ نَاقِلُوهَا أَهْلَ اسْتِقَامَةٍ فِي الْحَدِيثِ وَإِتْقَانٍ لِمَا نَقَلُوا، لَمْ يُوجَدْ فِي رِوَايَتِهِم اخْتِلاَفٌ شَدِيدٌ، وَلاَ تَخْلِيطٌ فَاحِشٌ فَإِذَا نَحْنُ تَقَصَّيْنَا أَخْبَارَ هَذَا الصِّنْفِ مِنَ النَّاسِ أَتْبَعْنَاهَا أَخْبَارًا يَقَعُ فِي أَسَانِيدِهَا بَعْضُ مَنْ لَيْسَ بِالْمَوْصُوفِ بِالْحِفْظِ وَالإِتْقَانِ كَالصِّنْفِ الْمُقَدَّمِ قَبْلَهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا فِيمَا وَصَفْنَا دُونَهُمْ فَإِنَّ اسْمَ السِّتْرِ وَالصِّدْقِ وَتَعَاطِي الْعِلْمِ يَشْمَلُهُمْ كَعَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ وَيَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ وَلَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ وَأَضْرَابِهِمْ مِنْ حُمَّالِ

(١) هي اتصال السند والعدالة والضبط والسلامة من الشذوذ والعلة . ينظر: الشهرزوري، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح (ت٦٤٣هـ) ،(مقدمة ابن الصلاح)، ط١، بيروت، ١٩٨٤م (١/ ٩) .

(٢) ينظر: السيوطي، عبد الرحمن ابن ابي بكر (ت ٩١١هـ)، (تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط، الرياض، (١/ ٥٩) .

الآثَارِ وَنُقَّالِ الأَخْبَارِ)[1]، ويقول الثوري: (إنَّي لأكتب الحديث على ثلاثة وجوه: فمنه ما أتدين به، ومنه ما أعتبر به، ومنه ما أكتبه لأعرفه)[2]، وقال الإمام احمد: (ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإنَّي لأكتب كثيراً ممَّا أكتب أعتبر به، ويقوي بعضه بعضاً)[3]، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (والضعيف عندهم نوعان: ضعيف ضعفاً لا يمتنع العمل به وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي. وضعيف ضعفاً يوجب تركه وهو الواهي)[4].

وقد تصدى الحافظ ابن الصلاح قديماً؛ لمن عاب على الأمام مسلم – رحمه الله – بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء أو هو مِمَّن ليس على شرطه فذكر من جملتها أربعة أسباب لروايته عنهم ولا معاب عليه معها[5]، ثم سار على ذلك الحافظ ابن حجر؛ للدفاع عن الإمام البخاري –رحمه الله – في إخراجه لرواة طُعِنَ فيهم، وبيَّنَ سبب إخراج البخاري أحاديثهم[6] فكان هذا من أهم الأسباب التي دعتني إلى اختيار الموضوع، وقد اقتضت طبيعة البحث أن تتكون من مقدمة وثلاثة مباحث، فالمقدمة ذكرت فيها أثر

(١) النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ)، (صحيح مسلم)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ب.ط، بيروت، المقدمة (١/ ٣) .

(٢) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣هـ)، (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) المحقق: د. محمود الطحان الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، (٢/ ١٩٢) .

(٣) المصدر نفسه، (١/ ١٩٣) .

(٤) الحراني، احمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت ٧٢٧هـ)، (مجموع الفتاوى)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم العاصي النجدي، ط٢، مكتبة ابن تيمية، (١٨/ ٢٣).

(٥) الشهرزوري، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح (ت٦٤٣هـ) ،(صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط)، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ، (/ ٩٦) .

(٦) العسقلاني، احمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، (هدى الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري)، ط٢، بيروت، (١/ ٣٨١) .

اختلاف الظروف في اختلاف الاحكام على الرواة، وسبب اختيار الموضوع، والمبحث الاول قد احتوى على أهمية الرواية وشروط الحديث الضعيف، وفي المبحث الثاني بيّنتُ فيه الاسباب العامة لرواية الحديث الضعيف، وأمّا المبحث الثالث فذكرت الأسباب التي تعود على المحدث نفسه وأخيراً ذكرت في المبحث الرابع الاسباب التي تعود على الراوي الضعيف نفسه،، ثم الخاتمة ونسأل الله حسنها، ذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات، ونسأل الله القبول وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

❊ ❊ ❊

المبحث الأول

أهمية الرواية وشروط العمل بالحديث الضعيف، وفيه مطلبان

المطلب الأول: أهمية رواية الحديث وخصائصها

تُعدُّ الرّواية بالسند المتصل إلى الرسول ﷺ خصيصة هذه الأمة، فقد ورد في فضلها آثار كثيرة منها قول الإمام مالك في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ۖ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ ﴾[1]، قال: قول الرجل حدثني أبي عن جدي[2] ولمّا كانت رواية الحديث هي حمله وإسناده إلى من عزي إليه بصيغة من صيغ الأداء[3]، وقد تفرعت إلى علم الرواية، والدراية وقد استند أحدهما إلى الآخر، حتى إن علم الرواية لا يجدي بدون علم الدراية[4]، وتكمن أهميتها في -أنَّ الإنسان يفتقر في دينه ودنياه إلى معلومات كثيرة لا سبيل إليها إلاّ بالأخبار إذ هو الطريق إلى معرفة الأحكام الشرعية، المتمثل بمعرفة ما جاء عن النبي ﷺ، وأحواله، وسننه، وأيامه، وقد اشتمل المنقول على جزئين: الخبر[5]، وسلسلة الناقلين له من الرواة، واصبحت هذه السلسة سنداِ[6]، يوقف به على ثبوت الخبر أو بطلانه، بالنظر إلى عدالة الرواة، وسلامتهم من الأهواء وضبطهم لما حفظوه من

---

(١) سورة الزخرف أية (٤٤).

(٢) اليحصبي: عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، (المتوفى: ٥٤٤هـ)، (الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع)، تحقيق: أحمد صقر، الناشر: دار التراث - القاهرة، ط١، ١٣٧٩هـ - ١٩٧٠م (١/ ٣٨).

(٣) أحمد عمر هاشم، (دراسات في علوم الحديث)، طبعة ١٤٢١ هـ .(٢/ ١٤).

(٤) ينظر: السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ)، (فتح المغيث شرح الفية الحديث)، ط١، لبنان، ١٤٠٣هـ (٢/ ٢١٣).

(٥) هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، خَلقية أو خُلقية. ينظر: التدريب ١/ ٢٩.

(٦) ينظر: المصدر نفسه (١/ ٢٧).

الروايات، ولقد قررت النصوص الشرعية أصولاً علمية أضاءت للصحابة والمحدثين من بعدهم الطريق لصيانة الرواية وأداء الحديث على الوجه الصحيح، واستندوا عليها، وكان الدافع هو أن ذلك من الدين وأن أحكام الشريعة لا تؤخذ من قبل رواة ضعفاء، أو تؤسَس على أخبار واهية أو مكذوبة، حتى أصبحت الرواية تمثل منهج المسلمين في نقل الخبر وفي معالجته[1]، وقد تميزت رواية الحديث في الإسلام عن غيرها من الروايات كالتاريخ، والقصة، والأشعار لدى العرب، أو غيرهم من الأمم الأخرى، بأمور منها :

١ – السؤال عن مصدر المعلومة: قال هشام بن عروة: إذا حدثك رجل بحديث فقل عمَّن هذا؟ فإن الرجل يحدث عن آخر دونه في الاتقان والصدق[2]، فجعلوا الإسناد من الدين، ولا يعنون حدثني فلان عن فلان مجردا بل يريدون ذلك لما تضمنه من معرفة الرجال الذين يحدث عنهم حتى لا يسند عن مجهول ولا مجروح ولا متهم إلاّ عمن تحصل الثقة بروايته لأنَّ روح المسألة أنْ يغلب على الظن من غير ريبة أنَّ ذلك الحديث قد قاله النبي ﷺ لنعتمد عليه في الشريعة[3].

٢ – شروط من تقبل روايته: وهي بالغة الدلالة على الاحتياط والحذر، من أن يزاد

---

(١) ينظر: الابناسي، إبراهيم بن موسى بن أيوب البرهان (ت ٨٠٢هـ)، (الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح)، تحقيق: صلاح فتحي هلل، ط١، الرياض، ١٤١٨هـ (٢/ ٧٤٢)، العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن (٨٠٦هـ)، شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر الفحل الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م، (٢/ ٣٢٥) .

(٢) الرازي، محمد بن عبد الرحمن بن ابي حاتم محمد بن ادريس بن المنذر التميمي الحنظلي (ت ٣٢٧هـ)، (الجرح والتعديل)، ط١، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٢٧١هـ-١٩٥٢م، (٢/ ٣٤) .

(٣) الشاطبي، أبو إسحاق (الاعتصام بالكتاب والسنة)، ط المكتبة التجارية الكبرى – مصر ..، (١/ ٢٢٤).

في الحديث ما ليس منه، فكانوا يتثبتون، ويردون كل وهم عن حديث رسول الله ﷺ، عن طريق التفتيش في حال الرواة، وبيان مراتبهم، فإن العلماء لم يجيزوا للراوي أن يؤدي إلا ما تحقق من صوابه، وأنه متى غفل، أو وقع في نفسه ريب فيما سمعه، رُدَّ ذلك، قال ابن الصلاح: (أجمع جماهير أئمة الحديث، والفقه، على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته، أن يكون عدلاً، ضابطاً)[1].

فالعدالة أن يكون الراوي مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سليماً، من أسباب الفسق، وخوارم المروءة[2] فبهذا خرجت رواية الكافر والمجنون والفاسق والصغير الذي لا يميّز ومخروم المروءة عن الاحتجاج بها .

٣- طرق السماع: جعل المحدثون الطرق التي يُنْقَل بها الحديث ثمانية: السماع، القراءة على الشيخ، الإجازة، المناولة، المكاتبة، الإعلام، الوصية، الوِجَادة[3].

٤- أن يؤخذ العلم عن العلماء لا من الصُّحُف: قال الإمام مالك: (أدركت بهذا البلد رجالاً من بين المائة، ونحوها يحدثون الأحاديث لا يؤخذ منهم ليسوا بأئمة . فقلت لمالك: وغيرهم دونهم في السن يؤخذ ذلك منهم ؟ قال: نعم)، وقال سليمان بن موسى: (لا تأخذوا العلم من الصُّحُفِيِّين)[4].

٥- طول الملازمة للشيوخ: لها أهمية في ممارسة حديث الشيخ فرجحوا - من أجل ذلك - أسانيد كثيرة على غيرها وهي تمييز كثير من الأوهام والعلل فنجد قول العلماء:

---

(١) (علوم الحديث) ،(ص ٤٩-٥٠).

(٢) (تدريب الراوي)، (ص١٩٧)، (فتح المغيث)، (١/ ٢٧٠) .

(٣) الأعظمي، محمد مصطفى (منهج النقد عند المحدثين: نشأته وتاريخه)، الرياض، ط.٢، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، (/ ٧٨) .

(٤) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣هـ)، (الكفاية في علم الرواية)، تحقيق: أبي عبد الله السورقي، ابراهيم حمدي المدني، ب.ط، المدينة المنورة، (ص١٤٣،١٣٢) .

أن شرط الإمام البخاري في صحيحه أقوى من شرط مسلم في صحيحه حيث مثلوه بطبقة جمعت الحفظ والإتقان وطول الصحبة بينما كان مسلم يركز على الرواة الذين هم أهل حفظ وإتقان ولكن لم تطل صحبتهم لشيوخهم[1].

٦- المحافظة على ألفاظ الحديث: من التغيير أو التحريف أو التبديل وكذلك من التقديم والتأخير، ولا خلاف بين أهل العلم في المحافظة على لفظ الحديث ونصه كما ورد عن رسول الله ﷺ أمر جليل يحرص عليه الراوي وهو الأولى بكل ناقل[2].

المطلب الثاني: شروط رواية الحديث الضعيف أو العمل به

تختلف رواية الحديث الضعيف عن العمل به، فالأحاديث الضعيفة موجودة في بطون دواوين السنة لا سيما عند من لم يلتزم الصحة[3]، فالرّوايات (فيها كثير من الصدق وكثير من الكذب، والمرجع في التمييز بين هذا وهذا إلى علم الحديث،.....، والعلماء بالحديث أجل قدراً من هؤلاء وأعظمهم صدقاً، وأعلاهم منزلة وأكثر ديناً وهم من أعظم الناس صدقاً وأمانة وعلماً وخبرة فيما يذكرونه من الجرح والتعديل)[4]، (ولو كان من شأن

(١) الزركشي، محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر (ت ٧٩٤هـ)، (النكت على مقدمة ابن الصلاح)، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، ط١، الرياض، ١٤١٩هـ، (١/ ٢٦٨)، الصنعاني: أبو إبراهيم ، محمد ابن إسماعيل بن صلاح، (المتوفى: ١١٨٢هـ)، (توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار) تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م (١/ ١٠٣).

(٢) ينظر: (الإلماع)، (١/ ١٧٤)، الجزائري: طاهر بن صالح ابن أحمد، (المتوفى: ١٣٣٨هـ)، (توجيه النظر إلى أصول الأثر)، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م٢/ ٦٧ .

(٣) اللكنوي، محمد عبد الحي، (الأجوبة الفاضلة عن الأسئلة العشرة الكاملة)، تحقيق الأستاذ عبد الفتاح أبي غدة، الطبعة ٣، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، مكتبة دار السلام، القاهرة، (ص٥٦) .

(٤) الحراني، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، (منهاج السنة النبوية) الناشر: مؤسسة

أهل الإسلام إذا تبين الأخذ بكل من جاء عن كل ما جاء لم يكن لانتصابهم للتعديل والتجريح معنى، مع أنهم قد أجمعوا على ذلك، ولا كان لطلب الإسناد معنى يتحصل)[1]

قال أحمد بن حنبل: (إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال، وما لا يضع، حكماً أو يرفعه، تساهلنا في الأسانيد)[2]، فأحاديث الفضائل لا نحتاج فيها إلى من يحتج به[3]، ومن أهم الشروط رواية الحديث الضعيف:

* أنْ يكون الراوي ضعيفاً يَصلُحُ حديثه للانجبار لحصول القوَّة بمجموع رواية الضعفاء إذا تابع بعضهم بعضاً، فيدخل في باب المتابعة والاستشهاد من لا يحتجُّ بحديثه على الانفراد، وليس كلُّ ضعيف يصلح لذلك؛ بل من كان منهم ضعفه قريباً يُحتمل[4].

* جواز رواية ما عدا الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة، من غير اهتمام ببيان ضعفها فيهما سوى صفات الله تعالى وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرهما، وذلك كالمواعظ والقصص، وفضائل الأعمال، وسائر فنون الترغيب والترهيب، وسائر ما لا تعلق له بالأحكام والعقائد[5].

* أن يذكره بصيغة التمريض كأن يقول: روي عن رسول الله كذا، أو ذكر، أو بلغنا،

قرطبة الطبعة الأولى، ١٤٠٦ تحقيق: د. محمد رشاد سالم، (٤/ ١٠) .

(١) (الاعتصام)، (١/ ٢٢٤) .

(٢) (الكفاية)، (ص٢١٣)، (فتح المغيث)، (١/ ٢٦٧) .

(٣) النمري، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (المتوفى: ٤٦٣هـ)، (جامع بيان العلم وفضله)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م (ص٢٢) .

(٤) (الكفاية)، (ص٢١٣)، (فتح المغيث)، (١/ ٢٦٧)، (تدريب الراوي)، (ص١٩٦) .

(٥) (علوم الحديث) ،(ص٤٩).

أو نحوها، والأولى لمن يتيقن ضعف حديث أن يبين أنه ضعيف؛ لئلا يَغْتَر به القارئ أو السامع الذي لا يعلم هذا الاصطلاح، ولا يجوز للناقل له أن يذكره بصيغة الجزم؛ لأنه يوهم أن الحديث صحيح، ولا سيما إذا كان الناقل من أهل العلم بالحديث الذي يثق الناس بنقلهم، وهذا نوع من الأمانة والدقة اللذين امتاز بهما علماء الحديث[1].

وهذا يقتضي العمل به، وقد اختلف الائمة في العمل بالحديث الضعيف على ثلاثة أقوال:

الأول: لا يعمل به مطلقا لا في الحلال والحرام ولا في الفضائل ونحوها، وهو قول يحيى ابن معين وأبي بكر بن العربي، وابن حزم ولعله مذهب البخاري ومسلم لأنه الظاهر من شروطهما في الصحيح[2].

الثاني: يعمل به مطلقا، إذا لم يوجد في الباب غيره، ولم يوجد ما يدفعه، ولم يشتد ضعفه، لأن شديد الضعف متفق على عدم العمل به روي ذلك عن أحمد وأبي داود وغيرهما[3].

الثالث: يعمل به بشروط، وإنَّما أجاز بعض الأئمة رواية الضعيف من غير بيان ضعفه

---

(١) ينظر: (علوم الحديث)،(ص٤٩)، (فتح المغيث)، (١/ ٢٦٧)، (تدريب الراوي)، (ص١٩٦) .

(٢) ينظر: الأندلسي، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي الظاهري ت: ٤٥٦هـ (الفصل في الملل والأهواء والنحل) دار الفكر ١٤٠٠ هـ.(٢/ ٣٨)، (تدريب الراوي)، (ص١٩٦) ، القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق (المتوفى: ١٣٣٢هـ)، (قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث) الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان (ص١١٣) .

(٣) ينظر: ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد (٥٩٧هـ)، (الموضوعات) ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة الطبعة: الأولى جـ ١، ٢: ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م (ص٣٥)، الجوزية: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن قيم (المتوفى: ٧٥١هـ)، (إعلام الموقعين عن رب العالمين)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م(١/ ٣٢)، (فتح المغيث)، (١/ ٢٦٧) .

أو العمل به، بما اشترطوا له من شروط:

١- أن يكون الحديث في القصص، أو المواعظ، أو فضائل الأعمال، أو نحو ذلك مما لا يتعلق بصفات الله، وما يجوز له، وما يستحيل عليه سبحانه، ولا بتفسير القرآن ولا بالأحكام كالحلال والحرام، أو نحوها مما لا يتعلق بالعقيدة والاحكام الشرعية .

٢- أن يكون الضعف غير شديد فيخرج عن ذلك حديث من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب، والذين فحش غلطهم في الرواية، وكذا الحديث الذي كثرت طرقه، ولم تخل طريق منها من شدة الضعف، فإنَّه لا تصح روايته ولا العمل به .

٣- أن يكون ما ثبت به مندرجًا تحت أصل من أصول الشريعة حتى لا يثبت ما لا يثبت شرعًا به، وحينئذ يكون الضعيف مؤكدًا لما ثبت بذاك الأصل الكلي.

٤- أن لا يعتقد العامل به ثبوته بل يقصد الاحتياط والخروج من العهدة.

٥- أن لا يعارضه دليل آخر أقوى منه[١].

والذي يظهر- أنَّه لا يجوز رواية الضعيف إلا مقترنًا ببيان ضعفه وبخاصة في هذه العصور التي قلت معرفة الناس فيها بالأحاديث، وعدم القدرة على معرفة درجة الأحاديث[٢].

(١) (علوم الحديث)، (ص١١٣)، الزركشي، محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر (ت ٧٩٤هـ)، (النكت على مقدمة ابن الصلاح)، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، ط١، الرياض، ١٤١٩هـ (٢/ ٣٢٢) ، (فتح المغيث)، (١/ ٢٦٧)، (تدريب الراوي)، (ص١٩٦) .

(٢) احمد بن محمد بن شاكر بن احمد، (الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث)، عُنيَ به: بديع السيد اللحام، ط٣، الرياض، دمشق، ١٤٢١هـ (ص٩١)، (تدريب الراوي)، (ص١٩٦) .

المبحث الثاني

الأسباب التي تعود على رواية الحديث، وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول: كتابة حديث الضعيف وليس روايته

قد لا يتهيّأ الحكم مباشرة على الراوي، الا بعد سماع حديثه أو الكتابة عنه، ثم بعد ذلك يمعن المحدث النظر والسبر فيه حتى يتبين له صحته من ضعفه، إذ يسمع الراوي أحيانا من شيخه فقط دون قصد الرواية عنه، ولا توجد إشارة الى ذلك سوى ما بينه الحفاظ في بعض المسائل مثل:

١ – فرَّقَ بعض العلماء بين الرواية والكتابة كالإمام ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي[١]، وذكر بعض الائمة كابن معين كان يكتب حديث بعض الضعفاء للمعرفة[٢] وقال ابن ابي شيبة: (اذا رأيتني قد كتبت عن الرجل ولا احدّث عنه، فلا تسأل عنه)[٣].

٢ – قد ينتقي بعض الحفاظ من أحاديث الشيوخ للرواية دون بعض في حالة الاسماع، لا عند السماع، فعن علي بن المديني قال: (قلت ليحيى: حملتَ عن محمد بن ابي حفصة؟ قال: نعم، كتبت حديثه كله، ثم رميتُ به بعد ذلك)[٤].

٣ – الانتقاء من أحاديث الشيوخ عند السماع، نحو ما رواه مطرف بن عبدالله المزني قال: (سمعت مالك بن أنس يقول: ويكتب عن مثل عطّاف بن خالد، لقد أدركت في

---

(١) الحنبلي ،ابن رجب، زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي، (شرح علل الترمذي لابن رجب) المحقق: د.نور الدين عتر، مع مقدمة تحقيق د.همام عبد الرحيم سعيد(١/ ٣٨٤).

(٢) قال ابن معين: (كتبنا عن الكذابين وسجرنا به التنور واخرجنا به خبزاً نضيجاً). الخطيب البغدادي، احمد بن علي ابو بكر(ت٤٦٣هـ)، (تاريخ بغداد)، ب.ط، بيروت(١٤/ ١٨٤).

(٣) البرذعي، (سؤالآت البرذعي لأبي زرعة)، تحقيق: سعدي الهاشمي، المنصورة – مصر دار الوفاء، ط١، ١٤٠٩هـ (ص٤٢٧).

(٤) الجرجاني، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد (ت ٣٦٥هـ)، (الكامل في ضعفاء الرجال)، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، ط٣، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م (٦/ ٢٦٠).

المسجد سبعين شيخاً كلهم خير من عطّاف، ما كتبتُ عن أحد منهم، وإنَّما يُكتب العلم عن قوم قد جرى فيهم العلم مثل عبيد الله بن عمر وأشباهه)[1].

٤ – كان بعض المحدثين يضرب على حديث بعض الرواة قال أبو داود: (ضرب ابن مهدي على حديث ثوير بن فاختة)[2]، فقد ترك العلماء الرواية عن المتَّهمين، والذين كثُر خطؤهم، للغفلة، وسوء الحفظ، فإذا وجدت رواية لأحد العلماء عن مثل هؤلاء ينبغي أن لا نتسارع بالحكم على أنَّه قد روى عن ذلك الضعيف، فالأصل أنه سمع منه أو كتب عنه لا للرواية فقد يكون لسبب آخر، الا اذا تبين خلاف ذلك، فالعمدة في هذا على خبرة المحدّث بحديث الراوي، ونظره في حديثه والله أعلم.

المطلب الثاني: رواية الحديث الضعيف على سبيل الاعتبار

يُعدُّ النظر في طرق الحديث وأسانيده، ومعرفة صلاحية هذه الطرق، ومدى اعتبارها عاضداً يقوي قبول الحديث ويرفع درجته، هو حقيقة الاعتبار[3]، فبعضها يرجع إلى الصحابي نفسه الذي روى الحديث، وهذا ما يصطلح عليه الأئمة بالمتابعة[4]، ومنها ما يعود على صحابي آخر، فَسَموهُ شاهداً[5]، فكان الجهابذة لا يردّونَ ما ينفرد به الضعيف

(١) العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى (ت ٣٢٢هـ)، (الضعفاء الكبير)، تحقيق: عبد المعطي امين قلعجي، ط١، بيروت، ١٤٠٤هـ(٣/ ٤٢٥).

(٢) الآجري، محمد بن علي، أبو عبيد، (سؤالآت الآجري أبا داود في الجرح والتعديل)، دراسة وتحقيق: محمد علي العمري، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م (ص٢٠٢).

(٣) ابن جماعة، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله، الكناني (٧٣٣هـ)، (المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي) تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن الناشر: دار الفكر – دمشق الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ(ص ٥٩)، (النكت للزركشي)) ١/ ٦٨١) ، (توجيه النظر)، (١/ ٤٩١) .

(٤) (علوم الحديث) (ص ٤٨)، الأنصاري، سراج الدين عمر بن علي ابن احمد (ت ٨٠٤هـ)، (المقنع في علوم الحديث)، تحقيق: عبدالله الجديع، ط١، السعودية، ١٤١٣هـ (١/ ١٨٧)، (تدريب الراوي) (١/ ٢٤١) .

(٥) (تدريب الراوي) (٢/ ١٥٦)، (توجيه النظر)، (١/ ٤٩١) .

مطلقاً، بل يستخرجون منه ما صحّ من حديثه، فـ(يَدْخُلُ فِي بَابِ الْمُتَابَعَةِ وَالِاسْتِشْهَادِ، رِوَايَةُ مَنْ لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ وَحْدَهُ، بَلْ يَكُونُ مَعْدُودًا فِي الضُّعَفَاءِ، وَفِي الصحيحين جَمَاعَةٌ مِنَ الضُّعَفَاءِ ذِكْرَاهُمْ فِي الْمُتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ)[1]، فقد روى الشيخان عمّن في حفظه شيء لِما علِما أنّ هذا من صحيح حديث الراوي، فقد اعْتَنَيَا- رحمها الله تعالى بأحاديث بِالأصول في الصحيحين اعتناءاً كبيراً ثم أوردا المتابعات والشواهد، وغالبا ما تُورَد هذه، لِبيان لفظ أو تصريح بالسماع أو نحو ذلك مِن الفوائد التي لا يكون عليها الاعتماد في الرواية فوجودها في الصحيح يُعطيها قوّة، وإن كانت ليست على شرط الصحيح[2]، (ولا يصلح لذلك كل ضعيف، وإنما يفعلون هذا لِكَون التابع لا اعتماد عليه، وإنما الاعتماد على مَن قبْله)[3].

فهذا عقبة بن عبيد أبو الرَّحّال الطائي الكوفي مقبول من (الخامسة)، فقد روى يحيى القطان عنه[4] قال ابن حبان: (يخطئ كثيرا يروي عن أنس ما ليس من حديثه عداده في أهل الكوفة لا يعجبني الاحتجاج بخبره اذا انفرد يتقى حديثه وقد روى عنه الكوفيون ويحيى القطان يروي عنه شيئا يسيرا للاعتبار لا للاحتجاج به)[5]، وقال عبد الله بن احمد

(١) (علوم الحديث) (ص ٤٨).

(٢) الهيتي، ماهر ياسين فحل، (أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء)، رسالة ماجستير، نوقشت في بغداد في ٢٣/ ٦/ ١٩٩٩ م، الناشر: دار عمار للنشر، عمان الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م (ص١٣١)، المليباري، حمزة (الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها) الطبعة: الثانية سنة النشر: ١٤٢٢هـ ٢٠٠١ م (ص١٥ - ٣٢) .

(٣) النووي، يحيى بن شرف الدين، (التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث)، (١/ ٤٢) .

(٤) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ)، (تقريب التهذيب)، ضبط ومراجعة: صدقي جميل العطار، ط١، لبنان، دار الفكر (ص٦٤٠).

(٥) (المجروحين) (٢/ ١٩٩) .

عن أبيه: (سألته عن عقبة بن عبيد فقال: هذا اخو سعيد بن عبيد الطائي سمع منه أبو معاوية فقلت: هو ثقة ؟ فقال: وكم يُروى عنه ؟ يُروى عنه حديثين أو ثلاثة)[1] ولم أقف على من ضعفه لكن ذكر الذهبي أنَّ غير واحد ضعّفه[2] إلا أنه لم يذكرهم، ومما يدل أيضاً على منهج المحدثين في الرواية عمّن لا يرضونه قول سفيان بن عيينة: (لم نكن نأخذ عن هشام بن حُجير[3] ما لا نجده عند غيره)[4]، ولكن وردت هذه العبارة عند الحافظ ابن حجر بلفظ آخر: (قال ابن عيينة: لم نأخذ منه الا ما لا نجده عند غيره)[5]، ولعله الأنسب، بمعنى كان ابن عيينة يضطّر أحيانا للأخذ عنه لأنه لم يجد الحديث عند غيره، والله أعلم .

المطلب الثالث: رواية الحديث الضعيف قبل التزام الانتقاء

تتأثر طريقة انتقاء الشيوخ لدى المحدّث بمدى رسوخه وتمكنه من هذا العلم، لا سيَّما معرفته بأحوال الرجال ومروياتهم على أساس طلبه للحديث في بلده، ثم الرحلة للمشايخ الاخرين وتحصيل الفوائد والاطلاع على الغرائب، ومذاكرة أهل الرواية للتعرف على مصدر الحديث الذي لم يروه عنده حتى إذا ما أراد أن ينتقي في مشايخه انتقى[6]، وهو متفاوت من محدّث لآخر، حتى الفترة الزمنية التي التزم فيها المحدّث انتقاء شيوخه لا

(١) الشيباني، احمد بن محمد بن حنبل بن هلال (ت ٢٤١هـ)،(العلل ومعرفة الرجال)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، ط١، بيروت، ١٤٠٨هـ (٣/ ١٠٥) .

(٢) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، (ميزان الاعتدال في نقد الرجال)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل احمد عبد الموجود، ط١، بيروت، ١٩٩٥م (٥/ ١٠٩) .

(٣) (بمهملة وجيم، مُصغّر، المكي صدوق من السادسة. (التقريب)، (ص ٥٧٢) .

(٤) (الضعفاء للعقيلي)، (٤/ ٣٣٧) .

(٥) العسقلاني، احمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، (تهذيب التهذيب)، ط١، بيروت، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م (١١/ ٣٢).

(٦) السليماني، مصطفى بن إسماعيل، (إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث، والعلل، والجرح والتعديل) حققه: أبو إسحاق الدمياطي، عجمان، مكتبة الفرقان، ط٢، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م (٢/ ٨١).

تتهيأ؛ لعدم وجود ما يدل أو يشير إليها، كما انَّ البيئة العلمية التي نشأ فيها المحدّث، لها دور في التزام الانتقاء من حيث التبكير في طلب العلم كحال كبار التابعين فإنَّ غالب أخذهم عن الصحابة رضي الله عنهم، فهؤلاء ليسوا كغيرهم في الانتقاء من حيث مصادفة الضعفاء والكذابين، فالإمام مالك رحمه الله مثلا تتلمذ في بداية طلبه على أعلام الفقه والرأي والقراءة، كربيعة الرأي والزهري وغيرهم)[1]، على خلاف بعض المحدّثين إذ تأخر في التزامه الانتقاء، فعن أبي بكر الاثرم قال: (سمعت أبا عبد الله- يعني احمد بن حنبل- يقول: إذا روى عبد الرحمن عن رجل فروايته حجة، قال أبو عبد الله: كان عبد الرحمن أولاً يتسهل في الرواية عن غير واحد ثم تشدد بعد، كان يروي عن جابر- يعني الجعفي- ثم تركه)[2]، ولا يوجد دليل على تحديد الفترة التي حدّث بها الشيخ عن الضعفاء قبل التزام الانتقاء، ولكن متى تكشَّفَ الشيخ المحدّث واطّلعَ على حال الراوي فإن ظهر له ما يستدعي تركه فعل ذلك، ولا يلزم ترك أحد المتقنين راوياً بعد إنْ حدّث عنه أنَّه التزم الانتقاء متأخِّراً؛ لأنَ الترك له أسباب عديدة وقد يكون الراوي ثقة وربما يكون الترك لسبب خاص، فقد لا يظهر للمحدّث ما يستدعي ترك الراوي إلا بعد حين، وكثيراً ما يقولون: ترك ابن مهدي حديث فلان بأخرة ولا يتّضح إن كان تركه بعد التزامه الانتقاء، كقول البخاري: (زمعة بن صالح المكي، يخالف في حديثه، تركه ابن مهدي أخيرا)[3] وكذلك فرج بن فضالة أبو فضالة الحمصي، قال البخاري: (منكر الحديث، تركه ابن مهدي أخيراً)[4]

---

(١) (أسماء شيوخ مالك بن أنس) (١/ ١٥٦، ١٨٥) .

(٢) (الكفاية)، (ص٩٢) .

(٣) البخاري، محمد بن اسماعيل بن ابراهيم الجعفي (ت ٢٥٦هـ)، (التاريخ الكبير)، تحقيق: هاشم الندوي، ب.ط، دار الفكر (٣/ ٤٥١) .

(٤) التاريخ الصغير. البخاري، محمد بن اسماعيل بن ابراهيم (ت ٢٥٦هـ)، (الضعفاء الصغير)،

المبحث الثالث

الأسباب التي تعود على المحدّث نفسه، وفيه أربعة مطالب

المطلب الأول: عدم ثبوت الجرح عند المحدث عن الراوي الضعيف

ينقسم الرواة من حيث الاحتجاج إلى أربعة أقسام:

الأول: ما اتفق جميع الحفّاظ على توثيقه .

الثاني: ما اتفق جميع الحفّاظ على تضعيفه .

الثالث: ما اختلف فيه الحفّاظ بين التوثيق والتضعيف .

الرابع: هو ما لم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً[1]، ففي القسمين الآخِرين، يتباين فيه منهج المحدثين حسب اجتهادهم وما يتوصل إليه كل ناقد من اعتبار القرائن المتوفرة عنده تبعاً لاختلاف أحوال كل راوٍ نتيجة الظروف التي مرَّ بها، فتجد أنَّ من المحدّثين من ترك الرواية عن مثل هؤلاء لِما عَلِمَ من حاله ما يستدعي تركه، وفي المقابل تجد غيرهم من الحفّاظ ممّن قَبِلَ الرواية عنهم مع علمهم بالطعن الذي وجّهَ لهم، فيتصدى للدفاع عنهم، ولكن ليس كل رواية المحدّث عن راوٍ ضعّفه غيره تعني عدم ثبوت الجرح عنده، فربَّما يكون قد خَفِيَ عليه بعض أسبابه، فلو عَلِمَ بجميع ذلك لَمَا حدّثَ عنه، و(قسم متسامح وهو راجع إلى مذهبهم المتساهل في عدم جرح الرواة كتعديل المستور ومن هؤلاء الترمذي، والبزار والحاكم وابن حزم وابن حبان، فهؤلاء إذا جرحوا أحداً فعَضَّ عليه بنواجذك وتمسك بتجريحه وإذا عدلوا أحداً فانظر هل وافقهم أحد أو لا؟)[2].

تحقيق: محمود ابراهيم زايد، ط١، حلب، ١٣٩٦هـ (٢/ ٢٠٥) .

(١) ينظر: الهاشمي، سعدي بن مهدي، (اختلاف أقوال النقاد في الرواة المختلف فيهم مع دراسة هذه الظاهرة عند ابن معين)، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (١/ ٢)

(٢) الشهري، محمد بن ظافر، (علم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية) الناشر: مجمع الملك فهد

مثل قيس بن الربيع الاسدي أبي محمد الكوفي، صدوق تغيّر لمّا كَبُرَ، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به، من السابعة، مات سنة بضع وستين)[1] كان شعبة يثني عليه ويوثقه، ويدافع عنه، ويحث على الاخذ عنه، قال أبو داود الطيالسي: (قال شعبة: سمعت أبا حصين يثني على قيس بن الربيع، وقال لنا شعبة: أدركوا قيسا قبل أن يموت)، وقال عفان عن معاذ بن معاذ: (قال لي شعبة: ألا ترى إلى يحيى بن سعيد يقع في قيس بن الربيع، لا والله ما الى ذلك سبيل)[2].

وقد وافق جماعة من الحفّاظ شعبة، في الثناء عليه، منهم الثوري، ومعاذ بن معاذ، وابن عيينة، ولكن ضعفّه جماعة من المحدّثين غيرهم، فكان يحيى القطان لا يرضاه، ولينّه أحمد، وقال: (روى أحاديث منكرة)، وكان وكيع يضعّفه، وضعّفه ابن معين، والجوزجاني، وأبو زرعة، والدارقطني، وقال أبو حاتم: (محله الصدق، يُكتب حديثه ولا يحتج به)، وقال النسائي: (متروك الحديث)[3]، وقال العجلي: (الناس يُضعّفونه، وكان شعبة يروي عنه، وكان معروفاً بالحديث، صدوقاً، ويقال: إنَّ ابنه أفسدَ عليه كتبه بآخرة؛ فترك الناس حديثه)[4].

لطباعة المصحف الشريف (ص٧٥).

(١) (تقريب التهذيب) (ص٤٥٧).

(٢) (الكامل لابن عدي)، (٦/ ٤٦).

(٣) الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب (ت ٢٥٩هـ)، (أحوال الرجال)، تحقيق: صبحي السامرائي، ط١، بيروت، ١٤٠٥هـ (ص٦٦)، (الجرح والتعديل) (٧/ ٩٦)، الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (المتوفى: ٧٤٨هـ)، (سير أعلام النبلاء) الناشر: دار الحديث- القاهرة الطبعة: ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م (١/ ٢٢٧)، (تهذيب التهذيب)، (٨/ ٣٥٠).

(٤) العجلي، احمد بن عبد الله بن صالح الكوفي (ت ٢٦١هـ)، (معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم واخبارهم)، بترتيب الامامين: نور الدين ابي الحسن علي بن ابي بكر، وتقي الدين ابن سليمان الهيثمي، دراسة وتحقيق: عبد العليم عبد العظيم، ط١، المدينة المنورة،

وقال الذهبي: (صدوق في نفسه، سيء الحفظ)[1] وقال أيضا: (كان قيس من أوعية العلم، وأرى الأئمة تكلموا فيه لظلمه،.....قال محمد بن عبيد الطنافسي: لم يكن قيس عندنا بدون الثوري، وإنَّما ولي شيئاً فأقام على رجل حداً فمات، قال: فطفئ أمره، قال: وكان يعلق النساء بثديهن ويرسل عليهن الزنابير)[2].

وقد فصّل ابن حبان القول فيه فقال: (قد سبرت أخبار قيس بن الربيع، من رواية القدماء والمتأخرين، وتتبعتها، فرأيته صدوقاً، مأموناً، حيث كان شاباً، فلما كبُر، ساء حفظه، وامتُحن بابن سوء، فكان يُدخل عليه الحديث، فيجيبُ فيه ثقة منه بابنه، فلما غَلَبَ المناكير على صحيح حديثه، ولم يتميز استحق مجانبته عند الاحتجاج، فكل من مدحه من أئمتنا، وحثَّ عليه، كان ذلك منهم لما نظروا إلى الأشياء المستقيمة التي حدّثَ بها عن سماعه، وكل من وهّاه منهم، فكان ذلك لما علموا مما في حديثه من المناكير التي أدخل عليه ابنه وغيره) [3]، ولا سِيَما وقد قوّاه ابن عدي بقوله: (وعامة رواياته مستقيمة، وقد حدّثَ عنه شعبة وغيره من الكبار، وهو حدّثَ عن شعبة وابن عيينة وغيرهما، ويدل ذلك على أنَّه صاحب حديث، والقول فيه ما قاله شعبة، وإنَّه لا بأس به)[4].

فيظهر مما سبق أسباب تضعيف الحفّاظ لقيس بن الربيع تعود على:

١ - ما بدر من ظلمه عند توليه القضاء،

١٤٠٥هـ (٢/ ٢٢٠).

(١) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ) ،(ميزان الاعتدال)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل احمد عبد الموجود، ط١، بيروت، ١٩٩٥م (٥/ ٤٧٧) .

(٢) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ) ،(تذكرة الحفاظ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م. ١/ ٢٢٧ .

(٣) (المجروحين) ،(٢/ ٢١٨) .

(٤) (الكامل ابن عدي)، (٦/ ٤٦).

٢ - سوء حفظه وتغّيره بآخرة،

٣ - إدخال ابنه في كتبه مما ليس من حديثه، فكل هذه الأمور دعت النقّاد إلى تركه، وعلى الرغم منها نجد أنَّ شعبة رحمه الله لم يتكلم فيه وروى عنه .

المطلب الثاني: تساهل المحدث في الرواية عن الضعيف في الفضائل والتفسيرونحوها

إنَّ تساهل المحدّثين في الرواية عن الضعيف لا يعني ترك الاسناد، أو الرواية عن الكذابين والمتهمين، فهذا الامر يتنّزهُ عن المسلم العادي فضلاً عن أئمتهم، بل يستلزم الدقة وقوة المنهج، وفهمهم لِما يحتاج فيه الى التشديد في إسناده، قال ابن مهدي: (إذا روينا في الثواب والعقاب وفضائل الاعمال تساهلنا في الاسانيد والرجال، وإذا روينا في الحلال والحرام والأحكام تشدّدنا في الرجال)[١].

وإنَّما تساهل المحدّثون في أخذ التفسير عنهم لأنَّ ما فسروا به ألفاظه تشهد لهم به لغات العرب وإنَّما عملهم في ذلك الجمع والتقريب[٢]. وإلاّ فاشتراط العدالة ثابت في جميع رواية الحديث ويُتجّوزُ في الضبط؛ لتفاوته، قال ابن ابي حاتم: (ومنهم الصدوق، الورع، المغفل، الغالب عليه الوهم، والخطأ، والغلط، والسهو، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب، والزهد، والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام)[٣] ولهذا فإنَّ أكثر الائمة على التشديد في أحاديث الاحكام، والترخيص قليلاً لا كلَّ الترخيص

(١) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣هـ)، (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) المحقق: د. محمود الطحان الناشر: مكتبة المعارف - الرياض (٢/ ٩١) .

(٢) البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، أبو بكر (المتوفى: ٤٥٨هـ)، (دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤٠٥ هـ(١/ ٣٥) .

(٣) (تقدمة المعرفة للجرح والتعديل)، (ص١٠) .

في الفضائل والرقائق فيقبلون في ذلك ما ضعف أسناده لا ما اتّهم رواته؛ فإنَّ الأحاديث الموضوعة، والأحاديث الشديدة الوهن لا يلتفتون إليها، بل يروونها للتحذير منها، والهتك لحالها، فمن دلّسها أو غطى تبيانها فهو جانٍ على السنة، خائن لله ورسوله، فإنْ كان يجهل ذلك فقد يعذر بالجهل[1].

قال الترمذي: (فكل من كان متّهماً في الحديث بالكذب، أو مغفّلاً، يخطئ الكثير، فالذي اختاره أهل الحديث من الأئمة أن لا يشتغل بالرواية عنه)[2] والذي يبدو- والله أعلم: (إنَّ التساهل إنَّما هو في الاخذ بالحديث الحسن الذي لم يصل إلى درجة الصحة فإنَّ الاصطلاح في التفرقة بين الصحيح والحسن لم يكن في عصرهم مستقرَاً ولا واضحاً، بل كان أكثر المتقدمين لا يصف الحديث إلا بالصحة أو الضعف فقط)[3]، فإنَّ ابن ابي حاتم ذكر لفظ (شيخ)، في المرتبة الثالثة من مراتب التعديل الأربع، وهو من يُقبل حديثه، وفي مرتبة من يُقال فيه: (جيد الحديث)، (وحسن الحديث)، وإن لم يراد ب(المشايخ) المعنى الاصطلاحي، بل عموم أهل العلم فالمقصود الرواية عمّن لا يكون شديد الضعف، ثم ذكر كراهتهم الرواية والاحتجاج بمن غلب على حديثه الشواذ، ورواية الغرائب، والمناكير، وأهل الغفلة، ومن أصيب بالاختلاط، ومن عُرِفَ بقبول التلقين، ومن عُرِفَ بالتساهل في السماع ومن كثر غلطه، وأما من سواهم كانوا يَحملون عنهم، وهم المقصودون في قول ابن مهدي والثوري وابن المبارك وغيرهم في قبول روايتهم في غير الحلال والحرام، وهم رجال الحَسَن[4]. وخير دليل على هذا طريقة الشيخين في منهجية

(١) (سير اعلام النبلاء)، (٨/ ٥٢٠) .
(٢) (شرح علل الترمذي)، (١/ ٣٧٥).
(٣) (الباعث الحثيث) ،(ص٨٧).
(٤) الخطيب، محمد عجاج (أصول الحديث علومه ومصطلحه)، الطبعة الرابعة - دار الفكر -

الانتقاء وإخراج أحاديث الضعفاء، فقد وضّح الحافظ ابن حجر منهج البخاري -رحمه الله في هدي الساري عند الكلام على من تُكُلّمَ فيه من رجال البخاري، ولا شَكَّ أنَّ البخاري هو امير المؤمنين في الحديث وانتقاؤه الخاص بالصحيح، وكذلك مسلم -رحمه الله فقد بيّنَ منهجه في مقدمة صحيحه وإخراجه عن جماعة اُتُّهِموا ودفاعه عنهم.

يقول ابن عيينة: (لا تسمعوا من بقية ما كان في سُنَّةٍ واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره)[1].

وبقيّة عند المحدّثين مشهور. بقيّة بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء من الثامنة، مات سنة سبع وتسعين وله سبع وثمانون)[2]

وكذلك الحال في مؤمل بن إسماعيل، قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن مؤمل بن إسماعيل فقال: صدوق، شديد في السنّة، كثير الخطأ، يُكتب حديثه)[3].

والكلبي أيضاً، (هو رجل معروف بالتفسير، وليس لأحدٍ أطول ولا أسبع منه، وبعده مقاتل بن سليمان، إلاّ أنَّ الكلبي يفضل على مقاتل لِما قيل في مقاتل من المذاهب الرديئة، وحدّثَ عن الكلبي الثوري وشعبة وإن كانا حدّثا عنه بالشيء اليسير غير المسند، وحدّث عن الكلبي ابن عيينة وحماد بن سلمة وإسماعيل بن عياش وهشيم وغيرهم من ثقات الناس،ظ ورضوه بالتفسير، وأما في الحديث: فخاصة إذا روى عن أبي صالح عن ابن عباس ففيه مناكير، واشتهر به فيما بين الضعفاء، يكتب حديثه)[4].

بيروت لبنان ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م (٣٧٦) .

(١) (تقدمة المعرفة للجرح والتعديل) ،(ص٤١)، (سير أعلام النبلاء)، (٨/ ٥٢٠) .

(٢) (تقريب التهذيب)، (ص١٢٦) .

(٣) (الجرح والتعديل ابن أبي حاتم)، (٨/ ٣٧٤) .

(٤) (الكامل ابن عدي)، (٦/ ١١٩) .

المطلب الثالث: انتقاء المحدث من حديث الضعيف

تتميز هذه المسألة في الغالب بعد تتبع حديث كل شيخ عن الراوي ليتبين أنَّه انتقى من حديثه أو لا، فلعلّه روى عنه حديثاً أو حديثين ثم تبين له ضعفه فتركه، كقول يحيى القطان: (كان لعلي بن المبارك كتابان، أحدهما سمعه، والآخر لم يسمعه، فأما ما رَوينا نحن عنه فما سَمع، وأما ما روي الكوفيون عنه، فالكتاب الذي لم يسمع)[1] فمثلما لا يُقبل جميع ما جاء عن الثقة فكذلك لا يُرد جميع ما جاء عن الضعيف، لا سِيَّما هي طريقة الشيخين -رحمهما الله تعالى وقد استوفى طريقة البخاري الحافظ ابن حجر في فتح الباري تكفي الإشارة إليه في ذكر صور الانتقاء، ثم إنَّ هذه الطريقة هي المعتمدة عند المحدثين في قبول رواية الضعيف إذا وافق غيره من الثقات فثلاً سعيد بن المرزبان العبسي، أبو سعد البقال، ضعيف، من الخامسة[2]، ضعّفه: ابن معين، وابن المبارك، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وقال الفلاس والدارقطني: متروك، ومع ذلك روى عنه شعبة[3]. وقال الآجري: (قيل لأبي داود: أبو سعيد البقال؟ قال ليس بثقة، وهو مولى حذيفة بن اليمان، وكان من قُرّاء الناس، لِمَ تُرِكَ حديثه؟ قال: إنسان يرغب عنه سفيان الثوري أيش يكون حاله؟ شعبة روى عنه حَديثاً)[4] وذكر ابن عدي له حديثاً واحداً من رواية شعبة عنه، فقال: (ثنا الساجي ثنا بن المثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن أبي سعد البقّال قال:

(١) (الكامل ابن عدي)، (٥/ ١٨١).
(٢) (تقريب التهذيب)، (ص٢٤١).
(٣) (تهذيب التهذيب)، (٤/ ٧٠).
(٤) (الكامل)، (٣/ ٣٨٥)، (سؤالات الآجري)، (ص١٤١).

سمعت أبا عمرو الشيباني يحدّثُ أنَّه أتى السواد فأُتِيَ بإباق[1] ثمانية فأتى بهم ابن مسعود، فقال: قد أصبت خيراً ومالاً، كُلْ من كلِّ رأسٍ أربعين درهماً)[2].

وكذلك في عائشة بنت سعد بن أبي وقاص الزهرية المدنية، ثقة من الرابعة، عمّرت حتى أدركها مالك، ووهِمَ من زعم أنَّ لها رؤية[3]، روى عنها الامام مالك، وليس في كتبه عن النساء إلا عنها[4]، ولكن هناك رواية عنه أنَّه استضعفها فلم يأخذ عنها إلا مسألة واحدة، فروى ابن وهب قال: حدَّثني مالك قال: (دخلتُ على عائشة بنت سعد فاستضعفتُها، فلم آخذ منها إلا قولها: كان لأبي مِركن[5] يتوضأ هو وجميع أهله منه)[6].

---

(١) الإباق: هو هرب العبيد وذهابهم من غير خوف ولا كدٍّ عمل. الإفريقي، محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ)، (لسان العرب)، ط١، بيروت مادة أبق (١٠/ ٣)

(٢) رواه البيهقي من طريق سفيان عن أبي رباح عن أبي عمرو الشيباني فذكره، البيهقي، احمد بن الحسين بن علي بن موسى (ت ٤٥٨هـ)، (سنن البيهقي الكبرى)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط١، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ، باب الجعالة ٦/ ٢٠٠ برقم (١١٩٠٥) .

(٣) (تقريب التهذيب)، (ص٧٥٠).

(٤) العلائي، سعيد بن خليل بن الامير سيف الدين كيكلاي الخليلي، أبو يعلى، القزويني (المتوفى: ٤٤٦هـ)، (الإرشاد في معرفة علماء الحديث) المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس الناشر: مكتبة الرشد – الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٩، (١/ ٢٢١) .

(٥) المركن: بكسر الميم: الإجانة التي يُغسل فيها الثياب . الجزري، أبو السعادات المبارك ابن محمد (ت ٦٠٦هـ)، (النهاية في غريب الحديث الاثر)، تحقيق: طاهر احمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، ب.ط، بيروت، ١٣٩٩هـ، مادة ركن ٢/ ٢٦٠.

(٦) السيوطي، عبد الرحمن بن ابي بكر (ت ٩١١هـ)، (إسعاف المبطأ برجال الموطأ)، ب.ط، مصر، ١٣٨٩هـ (ص٢) .

المطلب الرابع: رواية المحدث عن الراوي الضعيف اختياراً وليس جهلاً

قد يضعفُ بعض الرواة عند بعض المحدّثين واتّهموهم بالكذب، ولكن قد رَوَوا عنهم، مثل الحارث بن عبد الله، أبو زهير، الأعور، صاحب علي، كذّبه الشعبي في رأيه، ورُميَ بالرفض، وفي حديثه ضعف، وليس له عند النسائي سوى حديثين، مات في خلافة الزبير[1]، رُويَ عن الشعبي أنَّه قال: (حدّثني الحارث الأعور الهمداني، وكان كذّاباً)[2]، فقد أشكلَ أمره، كيف يُكذّبه ويروي عنه، فالظاهر أنَّ تضعيف الحارث من قِبَلِ رأيه وبدعته، فقد نقل ابن شاهين عن احمد بن صالح المصري، أنَّ الحارث لم يكن يكذب في الحديث، وإنَّما كذّبه الشعبي في رأيه[3]، ونقل الحافظ ابن حجر عن ابن عبد البر قوله: (ولم يبن من الحارث كذبه، وإنَّما نُقيم عليه إفراطه في حبّ علي)[4].

ثم بيّنَ الذهبي، حاله فقال: (والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب، فهذا الشعبي يُكذّبه ثم يروي عنه، والظاهر أنَّه كان يكذب في لهجته وحكاياته، وأمّا في الحديث النبوي فلا، وكان من أوعية العلم)[5]، ونحو ذلك، إسماعيل بن مسلم، المكي، فقد اتفق النقّاد على تضعيفه: فقال يحيى القطان: (لم يزل مختلِطاً)، وقال احمد بن حنبل: (منكر الحديث)، وقال ابن معين: (ليس بشيء)، وقال السعدي: (واهٍ جداً)، وقال النسائي: (متروك الحديث، ومرة قال: ليس بثقة)، وقال عمرو بن علي: (كان ضعيفاً في الحديث يَهِمُ فيه، وكان صدوقاً، كثير الغلط، يُحدّثُ عنه من لا ينظر في الرجال)، وقال

(١) (تقريب التهذيب)، (ص١٤٦).
(٢) رواه مسلم في مقدمة صحيحه (ص١٩).
(٣) تاريخ أسماء الثقات / ٧١.
(٤) (تهذيب التهذيب)، (٢/ ١٢٧).
(٥) (ميزان الاعتدال)، (٢/ ١٧٢).

البزار: (ليس بالقوي)، وقال ابن عدي: (أحاديثه غير محفوظة عن أهل الحجاز والبصرة والكوفة، إلا أنَّه ممن يُكتبُ حديثه)[1].

ولكن قد روى عنه عبد الله ابن المبارك، قال البخاري: (تركه ابن المبارك، وربّما روى عنه، وتركه يحيى، وابن مهدي)[2]، وفي رواية قال: (وتركه ابن المبارك وربّما ذكره)[3].

❊ ❊ ❊

(١) (الكامل)، (١/ ٢٨٢)، (تهذيب التهذيب)، (١/ ٢٨٩).
(٢) (التاريخ الكبير)، (١/ ٣٧٢).
(٣) (التاريخ الصغير)، (٢/ ٨٤).

المبحث الرابع

الأسباب التي تعود على الراوي الضعيف نفسه، وفيه أربعة مطالب

المطلب الأول: الرواية عن الضعيف قبل طروء الضعف عليه

قد يكون الرَّاوي مؤهَّلاً لرواية الحديث حافظاً ضابطاً في بداية الأمر ولكن تصيبه مصيبة، في الجسم أو النفس أو المال أَوْ الولد أَوْ الصديق فيتأثر حفظه ويضعف إتقانه، قال الحافظ: (إنْ كان سوء الحفظ طارئاً على الرَّاوي إما لكبره أو لذهاب بصره أو لاحتراق كتبه)[1] وله صور أبرزها :

الأولى: ذهاب البصر: فإصابة الرَّاوي بالعمى قد تؤدي إلى الإدخال في حديثه[2]، فلأجلها منعوا صحة السماع من الضرير والبصير الأُمي لجواز الإدخال عليهما، ما ليس من سماعهما...فمن احتاط في حفظ كتابه، ولم يقرأ إلا منه، وسلم من أن يدخل عليه، غير سماعه جازت روايته[3]، كَبْد الرزاق الصنعاني، قَالَ الحافظ:(عمي في آخر عمره فتغير)[4] وقال الإمام أحمد: (عبد الرزاق لا يُعبأ بحديث من سمع منه وقد ذهب بصره، كان يُلقّن أحاديث باطلة، وقد حدّث عن الزهري أحاديث كتبناها من أصل كتابه وهو ينظر جاؤوا بخلافها)[5]

---

(١) العسقلاني، احمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، (نزهة النظر في شرح نخبة الفكر)، ط٣، المدينة المنورة، (١/ ١٠٤).

(٢) الرحابي، أبو عمر بازمول، أحمد بن عمر بن سالم بن أحمد بن عبود، (المقترب في بيان المضطرب) الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م (١/ ١٩٦) .

(٣) (الكفاية)، (ص٢٢٩) .

(٤) (تقريب التهذيب)، (ص٣٥٤).

(٥) موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري - أحمد عبد الرزاق عيد - محمود محمد خليل ٢/ ٣٥٦ .

الثانية: الاختلاط[1]: (هو فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال، إمَّا بخرف، أو ضرر، أو مرض، أو عرضٍ من موت ابن وسرقة مالٍ)[2] وقد استطاع المحدثون بفضل الله – أن يحددوا كثيراً المدة الَّتِيْ دخل فِيْهَا الاختلاط عَلَى الرَّاوي[3]، ومن ذلك: حنظلة السدوسي أبو عبد الرحيم اختلط في آخر عمره، فوقع الانكار في حديثه بعد اختلاطه قال ابن عدي: (وإنَّما انكر من انكر رواياته؛ لأنه كان قد اختلط في آخر عمره، فوقع الانكار في حديثه بعد اختلاطه)[4]، وقال ابن المديني سمعت يحيى بن سعيد وذكر حنظلة السدوسي فقال وقد رأيته، وتركته على عمدٍ، قلت ليحيى: كان قد اختلط ؟ قال نعم[5].

الثالثة: من لُقّن الخطأ وهو لا يشعر: كسِمَاك بن حرب بن أوس الكوفي[6] تغير بآخرة، وكان يتلقن؛ فضعفه بعض المحدثين، وكان شعبة ممَّن سمع منه قديماً قبل تغيره؛ فصحح

(١) الاختلاط في اللغة: يقال خلطت الشيء بغيره خَلْطاً فاختلط، وخالطهُ مخالطةً وخِلاطاً، واختلط فلانٌ، أي: فسد عقلُهُ، والتخليط في الأمر: الإفساد فِيْهِ والمختلط من الاختلاط، واختلط عقله إذا تغير، فهو مختلط، واختلط عقله: فسد. ينظر: الصحاح مادة (خلط) ٣/ ١١٢٤، وأساس البلاغة مادة (خلط) :١٧٢، وتاج العروس مادة (خلط) ١٩/ ٢٦٧ .

(٢) (نزهة النظر)، (١/ ١٢٩)، (فتح المغيث)، (٣/ ٢٧٧).

(٣) كَتحديد اختلاط إسحاق بن راهويه قَالَ أبو داود: تغيّر قَبْلَ أن يموت بخمسة أشهر، وسمعتُ مِنْهُ في تِلْكَ الأيام فرميت . ينظر: تاريخ بغداد ٦/ ٣٥٥ ، وميزان الاعتدال ١/ ١٨٣، والكواكب النيرات في معرفة من الرَّواة الثقات لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بـابن الكيال / ٨٩ ، وكذلك وقت اختلاط جرير بن حازم قَالَ أبو حاتم: تغيّر قَبْلَ موته بسنة) . ينظر: الجرح والتعديل ٢/ ٥٠٥ ، والاغتباط بمن رمي من الرَّواة بالاختلاط لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي الشافعي (ت ٨٤١هـ) ١/ ٧٣ .

(٤) (الكامل لابن عدي)، (٣/ ٣٤٣) .

(٥) المزي، ابو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف بن عبد الملك (ت ٧٤٢)، (تهذيب الكمال في اسماء الرجال)، حققه وضبطه وعلَّق عليه د. بشار عوَّاد معروف، ط٤، الرسالة، ١٤٠٦هـ (٧/ ٤٤٨) .

(٦) (تقريب التهذيب)، (ص٢٥٥).

الأئمة حديث شعبة عنه، وكان شعبة قد شهد تغيره وقبوله التلقين، فقال: (حدثني سِمَاك أكثر من كذا وكذا مرة، يعني حديث عكرمة: (اذا بنى أحدكم فليدعم على حائط جاره....الحديث) وكان الناس ربَّما لقنوه، فقالوا: عن ابن عباس؟ فيقول: نعم، وأما أنا فلم القنه)[1].

الرابعة: التغير بالبدع وغيرها: فمن الرواة من كان ثقة في أوَّلِ أمره، ثم تحول إلى بدعة تستدعي ترك حديثه، لا سِيَّما إذا كان يدعو لها، مثل عمرو بن عبيد[2]، قال الفلاس: (كان عمرو بن عبيد قدرياً، يرى الاعتزال والقدر، تُرِكَ حديثه، وروى عنه، ابن جريج، وشعبة، وحدَّث عنه يحيى بن سعيد ثم تركه)[3].

المطلب الثاني: الرواية عن الضعيف الموثَّق نسبياً

قد يُوصف الراوي أحياناً بما يقتضي تضعيف روايته ولا يخلو تضعيفه من ثلاث حالات هي :

الأولى: أن يكون تضعيفاً مطلقاً فهذا لا تقبل رواية الراوي اذا انفرد ولكن تتقوى بالمتابعة من مثله فترتقي إلى حسن لغيره[4]، والثانية: أن يكون تضعيفاً مقيداً بالرواية عن بعض الشيوخ أو في بعض البلدان أو في بعض الأوقات فيختص الضعف بما قُيد به دون سواه، والثالثة: أن يكون تضعيفاً نسبياً وهو الواقع عند المفاضلة بين راويين فأكثر فهذا

(١) (تهذيب التهذيب)، (٤/ ٢٣٤).

(٢) عمرو بن عبيد بن باب، التميمي مولاهم، أبو عثمان البصري، المعتزلي، كان داعية الى بدعته اتّهمه جماعة مع أنَّه كان عابدا، من السابعة، مات سنة ثلاث وأربعين أو قبلها. (تقريب التهذيب)، (ص٤٢٤) .

(٣) الخطيب البغدادي، احمد بن علي ابو بكر(ت٤٦٣هـ)، (تاريخ بغداد)، ب.ط، بيروت، (١٢/ ١٨٤).

(٤) (نزهة النظر)، (١/ ١٢٩)، (فتح المغيث)، (١/ ٧١)، (قواعد التحديث)، (ص ١٠٩) .

لا يلزم منه ثبوت الضعف المطلق في الراوي بل يختلف الحكم عليه بحسب قرينة الحال في تلك المفاضلة، فإذا وَرَدَ التوثيق والتضعيف نسبيَّيْن، يكون مورداً للجمع بين الأقوال وللترجيح بين الرواة[1]: مثل ما ورد في محمد بن إبراهيم بن أبي عدي، وأزهر بن سعد السمان ثقتان، قال الإمام أحمد: (ابن أبي عدي أحبّ إليّ من أزهر)[2]، فالراوي الموصوف بما يقتضي تليين روايته هو (الصدوق سيئ الحفظ) تتقوى روايته بوجود قرينة مرجّحة لجانب ضبطه لحديث معين، فقد يصدر الحكم على الراوي نسبيا باعتبار من قرن معه، فقد يسأل عن المتوسط الحال مقرونا مع الضعفاء فيقال: فلان ثقة وهو لا يريد أنه ثقة مطلقا بل مقارنة مع من ذكر من الضعفاء، وقد يسأل كذلك عن المتوسط مقرونا مع من هو أوثق منه فيقال: هو ضعيف ولا يراد أن ضعيف مطلقا، نحو عثمان الدارمي سأل يحيى ابن معين عن العلاء بن عبد الرحمن فقال: (ليس به بأس) قال قلت: هو أحب إليك أو سعيد المقبري فقال: (سعيد أوثق والعلاء ضعيف)[3]، أي أن العلاء ضعيف مقارنة بالمقبري وإلا فإن قوله (ليس به بأس) توثيق منه له. وقد نص الإمام السخاوي على هذا فقال:... (فتضعيف ابن معين للعلاء إنما هو نسبة لسعيد المقبري وليس تضعيفا مطلقا)[4]، فترتب على ذلك بعض القواعد النقدية التي تجعل الراوي محتجاً به في بعض الحالات:

١ - توثيق الراوي في مكان يُحدّثُ من كتبه فضبط، وفي مكان لم تكن معه فيه كتبه فخلَّط، مثل: معمر بن راشد حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، لأن كتبه لم تكن معه،

(١) (تحرير علوم الحديث)، (١/ ٤١٤).
(٢) ينظر: (تهذيب التهذيب)، (١/ ٢٠٣).
(٣) (تأريخ ابن معين) (ص ١٧٢).
(٤) (فتح المغيث)، (١/ ٣٧٧).

وحديثه باليمن جيّد[1].

٢ - توثيق الراوي إذا سمع من أهل بلد فحفظ حديثهم ولا يوثق إذا سمع من أهل بلد آخر فلم يحفظ حديثهم، مثل: فرج بن فضالة الحمصي (ضعيف)، قال الإِمام أحمد: (ما روى عن الشاميين فصالح، وأما ما روى عن يحيى بن سعيد (الأنصاري) فمضطرب)[2]، وكذلك زهير بن محمد الخرساني ثم المكي، يروي عنه أهل العراق أحاديث مستقيمة، ويروي عنه أهل الشام أحاديث منكرة[3].

٣ - تضعيف ما حدث به الراوي الثقة عن بعض شيوخه: وذلك لكون الراوي ثقة في نفسه، لكن في حديثه عن بعض شيوخه ضعف بخلاف حديثه عن بقية الشيوخ، ومن أمثلته: جعفر بن برقان الجزري. قال الإمام أحمد: (يؤخذ من حديثه ما كان عن غير الزهري، فأما عن الزهري فلا)[4].

٤ - تضعيف رواية غير المتقن إذا جمع في الإِسناد عدداً من شيوخه دون ما إذا أفردهم، قال الخليلي: (ذاكرت يوماً بعض الحفّاظ فقلت: البخاري لم يخرج حديث حماد بن سلمة في الصحيح وهو زاهد ثقة؟ فقال: لأنه جمع بين جماعة من أصحاب أنس فيقول: حدثنا قتادة وثابت وعبد العزيز بن صهيب، وربّما يخالف في بعض ذلك. فقلت: أليس ابن وهب اتفقوا عليه وهو يجمع بين أسانيد، فيقول: حدثنا مالك وعمرو بن الحارث والليث بن سعد والأوزاعي بأحاديث ويجمع بين جماعة غيرهم؟ فقال: ابن وهب أتقن

(١) (تهذيب التهذيب) (١٠/ ٢٤٥).
(٢) (سؤالات ابي داود)، (ص٢٦٥).
(٣) (تهذيب التهذيب) (٣/ ٣٤٩).
(٤) (تهذيب التهذيب)، (٢/ ٨٥).

لما يرويه وأحفظ له)[1]، (ومعنى هذا أن الرجل إذا جمع بين حديث جماعة وساق الحديث سياقة واحدة، فالظاهر أن لفظهم لم يتفق فلا يُقْبلُ هذا الجمعُ إلّا من حافظ متقن لحديثه، يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم، كما كان الزهري يجمع بين شيوخ له في حديث الإفك وغيره، وكان الجمع بين الشيوخ يُنْكر على الواقدي وغيره ممن لا يضبط هذا كما أُنْكرَ على ابن إسحاق وغيره)[2].

٥ - توثيق حديث الراوي في وقت دون وقت: كمن ساء حفظه لما ولي القضاء: مثل شريك بن عبد الله النخعي، قاضي الكوفة[3]، ساء حفظه بعد ما ولي القضاء، فما حدّث به قبل ذلك فصحيح. وكذلك حفص بن غياث قاضي الكوفة[4]، قال أبو زرعة: (ساء حفظه بعد ما اسْتُقْضي، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح، وإلّا فهو كذا وكذا)[5].

٦- تضعيف رواية الراوي من حفظه وتوثيق روايته من كتابه: كيونس بن يزيد الأيلي، قال أبو زرعة: (كان صاحب كتاب، فإذا حدّث من حفظه لم يكن عنده شيء)[6]

٧ - قد يترجح المتأخر من مرويات الراوي على المتقدم منها في بعض الحالات، نحو ما روي عن عفان بن مسلم أنه قال: (كان همّام (بن يحيى بن دينار الأزدي مولاهم) لا يكاد يرجع إلى كتابه ولا ينظر فيه، وكان يخالف فلا يرجع إلى كتابه، ثم رجع بعد فنظر

---

(١) (الإرشاد للخليلي)، (١/ ٤١٧)

(٢) (شرح علل الترمذي)، (٢/ ٨١٥).

(٣) المصدر نفسه (١/ ١٥٨).

(٤) تولى شريك القضاء في عهد أبي جعفر المنصور. ابن خياط، أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة العصفري البصري (٢٤٠هـ)، (تاريخ خليفة بن خياط)، المحقق: د. أكرم ضياء العمري، الناشر: دار القلم ، مؤسسة الرسالة - دمشق ، بيروت ط٢، ١٣٩٧ (ص ٤٣٤) .

(٥) تولى حفص القضاء في عهد هارون الرشيد. انظر: المصدر نفسه ص ٤٦٤.

(٦) (ميزان الاعتدال)، (١/ ٥٦٧)، (تهذيب التهذيب) (٢/ ٤١٦) .

في كتبه فقال: يا عفان كُنّا نخطئ كثيراً فنستغفر الله)[1]، قال الحافظ: (وهذا يقتضي أن حديث همّام بأخرة أصحُّ ممن سمع منه قديماً، وقد نصّ على ذلك أحمد بن حنبل)[2]، فيراعى ألفاظ الجرح والتعديل التي صدرت في الراوي حتى تتميز دلالتها، (والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عُرفَ من عباراتهم في غالب الأحوال وبقرائن ترشد إلى ذلك)[3].

٨ - اختصاص الراوي في فن من فنون الرواية يكون حجّة في ذلك الفن[4]، وأمّا ما سواه فقد تقصر درجته عن الاحتجاج، أو الاعتبار، كعاصم بن أبي النجود المقرئ المشهور، قال الذهبي: (كان عاصم ثبتاً في القراءة، صدوقاً في الحديث، وثقه أبو زرعة)[5]، وجماعة[6]، وقال أبو حاتم: محله الصدق[7]، وقال الدارقطني: في حفظه شيء[8]، وقال أيضاً: (عاصم بن بهدلة الكوفي، مولى بني أسد، ثبت في القراءة، وهو في الحديث دون الثبت صدوق يهم)[9]، وقال الحافظ ابن حجر في شأن عاصم: (صدوق له أوهام، حجّة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون)[10].

---

(١) (تهذيب التهذيب)، (١١/ ٤٥٠).
(٢) (تهذيب التهذيب)، (١١/ ٧٠).
(٣) (فتح المغيث)، (١/ ٣٦٣).
(٤) ينظر: تحقيق د. نور الدين عتر لشرح علل الترمذي ٢/ ٥٥٤.
(٥) (الجرح والتعديل)، (٦/ ٣٤١).
(٦) (تهذيب الكمال)، (١٣/ ٤٧٦).
(٧) عبارة أبي حاتم: (محله عندي محل الصدق، صالح الحديث، ولم يكن بذاك الحافظ). الجرح والتعديل (٦/ ٣٤١).
(٨) (سير أعلام النبلاء)، (٥/ ٢٦٠).
(٩) (ميزان الاعتدال)، (٢/ ٣٥٧).
(١٠) (تقريب التهذيب)، (ص ٢٨٥).

المطلب الثالث: الرواية عن الضعيف الذي خُفي ضعفه

قد لا يَطْلَّعُ الناقد في بعض الأحيان على جميع أحوال الرواة وليس ذلك تقصيراً منه وإنَّما عنده معرفة بجانب ما فيغلب على الظَّن الرواية عنه: كعمر بن راشد أبو حفص المدينى مولى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبَانِ بْنِ عثمان سكن القلزم روى عن هشام بن عروة وعبد الرحمن بن حرملة ومحمد ابن عجلان وابى مودود ومالك بن أنس وابن أبي ذئب ومبارك بن فضالة روى عنه يعقوب بن سفيان، نا عبد الرحمن سمعت أبي يقول كتبت من حديثه ورقتين ولم اسمع منه لما وجدته كذبا وزورا والعجب من يعقوب بن سفيان كيف كتب عنه وكيف روى عنه لأنَّي في ذلك الوقت وانا شاب علمت ان تلك الاحاديث موضوعة فلم تطب نفسي ان اسمعها فكيف خفى على يعقوب بن سفيان ذلك[1]، ومثل زهير بن محمد التميمي المروزي أبو المنذر الخراساني، جاور بمكة ونزل الشام، وهو غير زهير بن محمد بن قمير المروزي. توفي سنة (١٦٢) هـ، له غرائب[2]، قال البخاري: روى أهل الشام عنه مناكير[3]، وضعفه ابن معين[4]، قال الحاكم: وهذا ممن خفي على مسلم بعض حاله؛ فإنه من العباد المجاورين بمكة، ليس في الحديث[5] أخرج له البخاري حديثاً تابعه عليه الوليد بن كثير عند مسلم، وأخرج له البخاري ومسلم حديثاً تابعه عليه حفص بن ميسرة عندهما[6] روى عن: عمرو بن شعيب، وابن أبي مليكة، وابن المنكدر، وجماعة، روى عنه: ابن مهدي،

---

(١) (الجرح والتعديل)، (٦/ ١٠٨).

(٢) قال في المغني:(ثقة له غرائب)، وفي الكاشف: (ثقة يغرب، ويأتي بما ينكر)، وفي الديوان: (ثقة، فيه لين).

(٣) (الضعفاء الصغير)، (ص٤٧) .

(٤) (ميزان الاعتدال)، (٢/ ٤٨)، ووثقه ابن معين في تاريخه برواية الدوري، (٤/ ٣٥٤)، وفي (١/ ١١٢)، قال فيه: (ليس به بأس) .

(٥) (من تكلم فيه وهو موثق) (١/ ٢٠٩).

(٦) (هدي الساري)، (ص٤٠١) .

ويحيى بن أبي بكير، وجماعة[1]، والحاصل: أنه وثقه جماعة، وُضِّعف في روايته في أهل الشام، وأَطلق بعضهم عليه الضعف وسوء الحفظ، بسبب ما وقع في حديثه بالشام من المناكير حتى قال بعضهم: هو زهيرُ آخرُ غير هذا. فحقيقة أمره -والله أعلم- أنه ثقة فيه لين في حفظه، وحدث في الشام من حفظه فكثرت مناكيره، فلا يحتج به في رواية الشاميين عنه، وأنت إذا رأيت في ترجمته الجرح والتعديل المتعدد فيه من الإمام الواحد فسترى أن الواضح فيه ما قلته، لأن في ذلك محملاً لتوثيق الموثقين وجرح الجارحين، والله أعلم.

المطلب الرابع: الرواية عن الضعيف لمعرفته

كان المحدثون يكتبون الحديث عن المتّهمين؛ للتعريف به، والتحذير منه، وغالباً ما تكون في مجالس المذاكرة، إذ لا يَعُدّون سماع أحاديث المذاكرة كغيرها، فهي أقل من التحمل بطريق الرواية المقصودة، وقَلَّمَا يحتجون بها؛ لما فيها من تحديث بالحديث على غير وجهه، فيَنْقُصُ منه؛ إمَّا بإرسالِه، أو بوَقْفِه، أو يُسْقِطُ مِنْ سنده بعضَ رواته، أو لا يسوقُ المَتْنَ بتمامه، وقد يروون فيها ما لم يسمعوا، وقد لا تُذكر الأحاديث بالألفاظ؛ لأنَّ الغرض هو ذِكْرُ الحديثِ لا روايتِه، لمناسبةِ المَجْلِسِ أو الموقفِ لِذِكْرِه، فالتحمل حال المذاكرة مظنة الخطأ[2]، قال الذهبي: (إذا قال: حدثنا فلان مذاكرة، دلَّ على وهنٍ ما، إذ المذاكرة يُتسمح فيها)[3]، وقد منعوا من رواية الاحاديث حال المذاكرة قال بنَ مَهْدي: (حرامٌ عليكم أن تَأْخُذوا عنِّي في المذاكرةِ حديثًا؛ لأنِّي إذا ذاكَرْتُ تساهلْتُ في الحديث)[4]، فإنَّما (يكتب حديث أمثالهم للاعتبار والمعرفة؛ إذ لا سبيل الى معرفتهم إلا

(١) (تهذيب التهذيب)، (٣/ ٣٤٨).

(٢) (الجامع لأخلاق الراوي)، (٢/ ١٩٤).

(٣) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨هـ)، (الموقظة في علم مصطلح الحديث) اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ (١/ ٦٤).

(٤) (الجامع لأخلاق الراوي)، (٢/ ٣٧).

بالنظر في حديثهم، وإذا احتاج الرّاوي إلى ذكرهم، عَرّفَ لهم من الوضع والكذب، والوهم، والخطأ، والإنكار، وغير ذلك ما يذكرهم به، ويضيفه إليهم؛ ليكون ما كتبَ من حديثه شاهداً له على جرحه لهم)[1]، وقد كثر استعمال بعض الالفاظ التي تدل على ذلك مثل: قول ابن حبان: (لا يحلّ الرّواية عنه إلا للاعتبار، أو لا يحلّ كتابة حديثه إلا على وجهة التعجب، أو لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا للمعرفة فقط)[2]، مثل محمد بن السائب الكلبي، أبي نصر الكوفي، المفسّر، متّهم بالكذب، ورُميَ بالرفض، من السادسة، مات سنة ست وأربعين)[3]، قال أبو داود: (حدّث شعبة عن الكلبي حيثاً واحداً، وسفيان حدّث عنه أحاديث)[4]، وقال ابن عدي: (وحدّث عن الكلبي: الثوري وشعبة، وإن كانا حدّثا عنه بالشيء اليسير غير المسنَد)[5]، ونقل أبن أبي حاتم قول سفيان الثوري: (عجباً لمن يروي عن الكلبي)، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: فذكرته لأبي، وقلت له إنَّ الثوري يروي عن الكلبي، قال: كان لا يقصد الرّواية عنه، ويحكي حكاية تعجباً، فيُعلّقُه مَن حضره، ويجعلونه رواية عنه)[6]، وقال الثوري: (اتّقُوا الكلبي، فقيل له: إنَّك تروي عنه، قال: أنا أعرفُ بصدقه وكذبه)[7] فكانوا ينتقون من حديثه مع أنَّنهم رضوه في التفسير لا في الحديث.

---

(١) الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران (المتوفى: ٤٣٠هـ)، (الضعفاء) المحقق: فاروق حمادة الناشر: دار الثقافة – الدار البيضاء الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٤، (ص١٦٧).

(٢) (المجروحين)، (١/ ٣٠٨) ، (١/ ٣٠٩)، (١/ ٣٧٩)، (٢/ ٢٠٠)، (٣/ ٥١).

(٣) (تقريب التهذيب) ،(ص٤٧٩) .

(٤) (سؤالات ابي عبيد الآجري)، (ص١٣٦).

(٥) (الكامل ابن عدي)، (٦/ ١١٩) .

(٦) (الجرح والتعديل)، (٧/ ٢٧٠)، (علل ابن أبي حاتم)، (٢/ ٢٥) .

(٧) (الكامل ابن عدي)، (٦/ ١١٥) .

الخاتمة

الحمد لله أولاً وآخراً، فبعد هذه الرحلة مع طريقة المحدثين في الرّواية عن بعض الضعفاء نستخلص بعض ما مرَّ:

* الرّواية بالسند المتصل خصيصة هذه الأمة، وتميزت عن غيرها بالسؤال عن مصدر المعلومة وشروط من تقبل روايته، وأخذ العلم عن العلماء، وطول الملازمة للشيوخ .

* تختلف رواية الحديث الضعيف عن العمل به، فقد تخرج الرّواية لأغراض أخرى نحو كتابة حديث الضعيف، أو روايته على سبيل الاعتبار.

* تعتمد طريقة انتقاء الشيوخ عند المحدّث على رسوخه بمعرفته بأحوال الرجال ومروياتهم، ممّا يدعم اجتهاده في الرواية عن الضعيف لعدم ثبوت الجرح عنده، أو الرواية عنه باختياره وليس جهلاً بحاله .

* للرواية عن الضعيف مسوغات منها، قبل طروء الضعف عليه، أو كان موثَّقا نسبياً، أو خُفي ضعفه على بعض المحدّثين، ممّا يجعل الضعيف منجبراً بغيره كتعدد الطرق أو نحوها، وهو الذي يعمل به في الفضائل وما شابهها.

* ثم القسم الثاني الغير منجبر، الذي تمَّ التعريف به، والتحذير منه، فعدم قبول رواية الراوي إذا تغير أو اختلط: فإن سمع منه قبل الاختلاط، ولم يسمع منه بعد الاختلاط فهذا روايته عنه صحيحة، وإنْ سمع منه بعد اختلاطه فهذا تُرد روايته .

* من قَبِلَ التلقين، يترك حديثه الذي لقن فيه، وأخذ عنه ما أتقن حفظه إذا علم ذلك التلقين حادثًا في حفظه لا يعرف به قديمًا أما من عرف به قديمًا في جميع حديثه فلا يقبل حديثه، ولا يؤمن أن يكون ما حفظه مما لقن.

* عدم قبول روايةُ من عُرفَ بالتَّساهل في سماع الحديث أو في أدائه، كالذَّي لا يُبالي أن ينام في مجلس السَّماع و الأداء، أو كالَّذي يُحدِّثُ مع ترك أصله المُقابل بأصل شيخه أو بأصلٍ آخر صحيحٍ .

المصادر والمراجع

وهي بعد القرآن الكريم

١. ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد (٥٩٧هـ)، (الموضوعات) ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة الطبعة: الأولى جـ ١، ٢: ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

٢. ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي (٨٠٤هـ)، (المقنع في علوم الحديث) المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع الناشر: دار فواز للنشر - السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ .

٣. ابن جماعة، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله، الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (٧٣٣هـ)، (المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي) المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان الناشر: دار الفكر - دمشق الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ .

٤. ابن خلفون ،أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن محمد بن عبد الرحمن الأزدي الأندلسي (٦٣٦ هـ)، (أسماء شيوخ مالك بن أنس الأصبحي) المحقق: أبو عبدالباري رضا بو شامة الجزائري الناشر: أضواء السلف الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .

٥. ابن خياط، أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة العصفري البصري (٢٤٠هـ)، (تاريخ خليفة بن خياط)، المحقق: د. أكرم ضياء العمري، الناشر: دار القلم ، مؤسسة الرسالة - دمشق ، بيروت ط٢، ١٣٩٧.

٦. ابن شاهين، الحافظ أبو حفص عمر المتوفى (٣٨٥) هـ (تاريخ أسماء الثقات)، تحقيق صبحي السامرائي . الدار السلفية حقوق الطبع محفوظة للناشر الطبعة الاولى ١٤٠٤ ه - ١٩٨٤ م الناشر الدار السلفية حولي - شارع تونس مقابل محافظة حولي .

٧. ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، (٢٣٣هـ)، (تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) المحقق: د. أحمد محمد نور سيف الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق .

.٨ ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، (٢٣٣هـ)، (تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ - ١٩٧٩.

٩. الابناسي، إبراهيم بن موسى بن أيوب البرهان (ت ٨٠٢هـ)، (الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح)، تحقيق: صلاح فتحي هلل، ط١، الرياض، ١٤١٨هـ .

١٠. أبو عمر بازمول، أحمد بن عمر بن سالم بن أحمد بن عبود الرحابي، (المقترب في بيان المضطرب) الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م .

١١. الآجري، محمد بن علي، أبو عبيد، (سؤالآت الآجري أبا داود في الجرح والتعديل)، دراسة وتحقيق: محمد علي العمري، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

١٢. احمد بن محمد بن شاكر بن احمد، (الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث)، عُنيَ به: بديع السيد اللحام، ط٣، الرياض، دمشق، ١٤٢١هـ .

١٣. أحمد عمر هاشم، (دراسات في علوم الحديث)، طبعة ١٤٢١ هـ .

١٤. الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران (المتوفى: ٤٣٠هـ)، (الضعفاء) المحقق: فاروق حمادة الناشر: دار الثقافة - الدار البيضاء الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٤

١٥. الأعظمي، محمد مصطفى (منهج النقد عند المحدثين: نشأته وتاريخه)، الرياض،

ط.٢، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

١٦. الإفريقي، محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ)، (لسان العرب)، ط١، بيروت .

١٧. الأندلسي ،علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي الظاهري ت: ٤٥٦هـ (الفصل في الملل والأهواء والنحل) دار الفكر ١٤٠٠ هـ.

١٨. الأنصاري، سراج الدين عمر بن علي ابن احمد (ت ٨٠٤هـ)، (المقنع في علوم الحديث)، تحقيق: عبدالله ابن يوسف الجديع، ط١، السعودية، ١٤١٣هـ .

١٩. البخاري، محمد بن اسماعيل بن ابراهيم (ت ٢٥٦هـ)، (الضعفاء الصغير)، تحقيق: محمود ابراهيم زايد، ط١، حلب، ١٣٩٦هـ .

٢٠. البخاري، محمد بن اسماعيل بن ابراهيم الجعفي (ت ٢٥٦هـ)، (التاريخ الكبير)، تحقيق: هاشم الندوي، ب.ط، دار الفكر .

٢١. البرذعي، (سؤالآت البرذعي لأبي زرعة)، تحقيق: سعدي الهاشمي، المنصورة – مصر دار الوفاء، ط١، ١٤٠٩هـ .

٢٢. البستي، محمد بن حبان بن احمد بن ابي حاتم التميمي (ت ٣٥٤هـ)، (المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين)، تحقيق: محمود ابراهيم زايد، ط١، حلب، ١٣٩٦هـ.

٢٣. البيهقي، احمد بن الحسين بن علي بن موسى (ت ٤٥٨هـ)، (سنن البيهقي الكبرى)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط١، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ .

٢٤. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، أبو بكر (المتوفى: ٤٥٨هـ)، (دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى – ١٤٠٥ هـ

٢٥. الجديع، عبد الله بن يوسف، (تحرير علوم الحديث) الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م .

٢٦. الجرجاني، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد (ت ٣٦٥هـ)، (الكامل في ضعفاء الرجال)، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، ط٣، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م .

٢٧. الجزائري، طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني، (المتوفى: ١٣٣٨هـ)، (توجيه النظر إلى أصول الأثر) المحقق: عبد الفتاح أبو غدة الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .

٢٨. الجزري، أبو السعادات المبارك ابن محمد (ت ٦٠٦هـ)، (النهاية في غريب الحديث الاثر)، تحقيق: طاهر احمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، ب.ط، بيروت، ١٣٩٩هـ .

٢٩. الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب (ت ٢٥٩هـ)، (أحوال الرجال)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، ط١، بيروت، ١٤٠٥هـ .

٣٠. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (٣٩٣هـ)، (الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار الناشر: دار العلم للملايين – بيروت الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

٣١. الحراني، احمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت ٧٢٧هـ)، (مجموع الفتاوى)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم العاصي النجدي، ط٢، مكتبة ابن تيمية .

٣٢. الحراني، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، (منهاج السنة النبوية) الناشر: مؤسسة قرطبة الطبعة الأولى، ١٤٠٦ تحقيق: د. محمد رشاد سالم .

٣٣. الحسيني، محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، (تاج العروس من جواهر القاموس)، تحقيق: مجموعة من المحققين، ب.ط، دار الهداية .

٣٤. الحنبلي، ابن رجب، زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي، (شرح علل الترمذي لابن رجب) المحقق: د.نور الدين عتر، مع مقدمة تحقيق د.همام عبد الرحيم سعيد.

٣٥. الخطيب، محمد عجاج (أصول الحديث علومه ومصطلحه)، الطبعة الرابعة - دار الفكر - بيروت لبنان ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م.

٣٦. الخطيب البغدادي، احمد بن علي ابو بكر(ت٤٦٣هـ)، (تاريخ بغداد)، ب.ط، بيروت .

٣٧. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣هـ)، (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) المحقق: د. محمود الطحان الناشر: مكتبة المعارف - الرياض .

٣٨. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣هـ)، (الكفاية في علم الرواية)، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، ابراهيم حمدي المدني، ب.ط، المدينة المنورة .

٣٩. الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (المتوفى: ٧٤٨هـ)، (سير أعلام النبلاء) الناشر: دار الحديث- القاهرة الطبعة: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م .

٤٠. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨هـ)، (الموقظة في علم مصطلح الحديث) اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ.

٤١. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (٧٤٨هـ)، (من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث) المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي الطبعة: الأولي ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م .

٤٢. الذهبي، محمد بن احمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، (الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب التسعة)، قدَّم له وعلَّق عليه وخرَّج نصوصه: محمد عوامة، احمد محمد نمر، ط١، السعودية - جدة .

٤٣. الذهبي، محمد بن احمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، (المغني في الضعفاء)، تحقيق: نور الدين العتر، ب.ط، بيروت .

٤٤. الذهبي، محمد بن احمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، (ديوان الضعفاء والمتروكين)، تحقيق: حمَّاد الانصاري، ب.ط، مكة المكرمة .

٤٥. الذهبي، محمد بن احمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، (سير اعلام النبلاء)، تحقيق: شعيب االأرنؤوط، حسين الأسد، تقديم: بشار عواد معروف، ط٩، بيروت .

٤٦. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، (ميزان الاعتدال في نقد الرجال)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل احمد عبد الموجود، ط١، بيروت، ١٩٩٥م .

٤٧. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ) ،(تذكرة الحفاظ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٤٨. الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد أبو زرعة، (أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي) المحقق: د. سعدي الهاشمي الناشر: الجامعه الاسلامية - المدينه المنورة الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .

٤٩. الرازي، محمد بن عبد الرحمن بن ابي حاتم محمد بن ادريس بن المنذر التميمي الحنظلي (ت ٣٢٧هـ)، (الجرح والتعديل)، ط١، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٢٧١هـ-١٩٥٢م .

٥٠. الزرعي، محمد بن ابي بكر ايوب ابن القيم (ت ٧٥١هـ)،(إعلام الموقعين عن رب العالمين)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ب.ط، بيروت، ١٩٧٣م .

٥١. الزركشي، محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر (ت ٧٩٤هـ)، (النكت على مقدمة ابن الصلاح)، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، ط١، الرياض، ١٤١٩هـ .

٥٢. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (٥٣٨هـ)، (أساس البلاغة) تحقيق: محمد باسل عيون السودالناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان

الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

٥٣. السجستاني، سليمان بن الاشعث، أبو داود، (سؤالآت أبي داود للإمام احمد) تحقيق: زياد محمد منصور، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤١٤هـ .

٥٤. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ)، (فتح المغيث شرح الفية الحديث)، ط١، لبنان، ١٤٠٣هـ .

٥٥. السليماني، مصطفى بن إسماعيل، (إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث، والعلل، والجرح والتعديل) حققه: أبو إسحاق الدمياطي، عجمان، مكتبة الفرقان، ط٢، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م .

٥٦. السيوطي، عبد الرحمن ابن ابي بكر (ت ٩١١هـ)، (تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ب.ط، الرياض .

٥٧. السيوطي، عبد الرحمن بن ابي بكر (ت ٩١١هـ)، (إسعاف المبطأ برجال الموطأ)، ب.ط، مصر، ١٣٨٩هـ .

٥٨. الشاطبي، أبو إسحاق (الاعتصام بالكتاب والسنة)، دار النشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصر .

٥٩. الشهرزوري، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح (ت٦٤٣هـ) ،(مقدمة ابن الصلاح)، ط١، بيروت، ١٩٨٤م .

٦٠. الشهري، محمد بن ظافر، (علم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية) الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف .

٦١. الشيباني، احمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد (ت ٢٤١هـ)، (العلل ومعرفة الرجال)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، ط١، بيروت، ١٤٠٨هـ .

٦٢. الصنعاني، محمد بن اسماعيل الامير الحسني (ت ١١٨٢هـ)، (توضيح الافكار

لمعاني تنقيح الانظار)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ب.ط، المدينة المنورة .
٦٣. العتر، نور الدين، (منهج النقد في علوم الحديث)، ط٣، دمشق، ١٩٩٧م .
٦٤. العجلي، احمد بن عبد الله بن صالح الكوفي (ت ٢٦١هـ)، (معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم واخبارهم)، بترتيب الامامين: نور الدين ابي الحسن علي بن ابي بكر، وتقي الدين ابن سليمان الهيثمي، دراسة وتحقيق: عبد العليم عبد العظيم، ط١، المدينة المنورة، ١٤٠٥هـ .
٦٥. العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم (٨٠٦هـ)، شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)، المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
٦٦. العسقلاني، احمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، (تهذيب التهذيب)، ط١، بيروت، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .
٦٧. العسقلاني، احمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، (نزهة النظر في شرح نخبة الفكر)، ط٣، المدينة المنورة .
٦٨. العسقلاني، احمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، (هدى الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري)، ط٢، بيروت .
٦٩. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ)، (تقريب التهذيب)، ضبط ومراجعة: صدقي جميل العطار، ط١، لبنان، دار الفكر .
٧٠. العصفري، خليفة بن خياط الليثي (ت ٢٤٠هـ)، (تاريخ خليفة بن خياط)، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، ط٢، بيروت، ١٣٩٧هـ .
٧١. العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى (ت ٣٢٢هـ)، (الضعفاء الكبير)،

تحقيق: عبد المعطي امين قلعجي، ط١، بيروت، ١٤٠٤هـ .

٧٢. العلائي، سعيد بن خليل بن الامير سيف الدين كيكلاي الخليلي، أبو يعلى، القزويني (المتوفى: ٤٤٦هـ)، (الإرشاد في معرفة علماء الحديث) المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس الناشر: مكتبة الرشد – الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ .

٧٣. القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق (المتوفى: ١٣٣٢هـ)، (قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث) الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان.

٧٤. اللكنوي، محمد عبد الحي، (الأجوبة الفاضلة عن الأسئلة العشرة الكاملة)، تحقيق الأستاذ عبد الفتاح أبي غدة، الطبعة ٣، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، مكتبة دار السلام، القاهرة.

٧٥. المزي، ابو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف بن عبد الملك بن علي (ت ٧٤٢)، (تهذيب الكمال في اسماء الرجال)، حققه وضبطه وعلَّق عليه د. بشار عوَّاد معروف، ط٤، الرسالة، ١٤٠٦هـ .

٧٦. المليباري، حمزة (الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها) الطبعة: الثانية سنة النشر: ١٤٢٢هـ ٢٠٠١ م .

٧٧. موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري – أحمد عبد الرزاق عيد – محمود محمد خليل، الشاملة .

٧٨. النمري، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، (جامع بيان العلم وفضله)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م .

٧٩. النووي، يحيى بن شرف الدين، (التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث) مصدر الكتاب: موقع الوراق .

٨٠. النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ)، (صحيح مسلم)، تحقيق:

محمد فؤاد عبد الباقي، ب.ط، بيروت .

٨١. الهاشمي، سعدي بن مهدي، (اختلاف أقوال النقاد في الرواة المختلف فيهم مع دراسة هذه الظاهرة عند ابن معين)، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف .

٨٢. الهيتي، ماهر ياسين فحل، (أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء)، رسالة ماجستير، نوقشت في بغداد في ٢٣/ ٦/ ١٩٩٩ م، الناشر: دار عمار للنشر، عمان الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.